مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

سيناريوهات الانتخابات التركية العام المقبل وما يجب على الحكومة العراقية حيالها

بيمان إسحاقي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

سيناريوهات الانتخابات التركية العام المقبل وما يجب على الحكومة العراقية حيالها

بيمان إسحاقي *

من المقرَّر أن تنطلق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا بعد قرابة (12) شهراً في آنٍ واحد، ومع أنَّ الانتخابات ستكون في يونيو من عام 2023، إلا أنَّ الرئيس التركي يمتلك الصلاحية في إجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها. وعلى كلِّ الأحوال سيُنتخب رئيس وبرلمان جديدين لتركيا بعد سنة من الآن، وفي هذا الوقت الحسَّاس الذي تمر به تركيا والعالم أجمع، وبعد أن أدَّت التطورات التي سبقت انتخابات العام المقبل، إلى جانب المشاكل والتحديات الاقتصادية التي تمر بها، وخصوصاً في خضم الحرب الروسية الأوكرانية، إلى خلق مناخ معقَّد لتركيا شعباً وحكومةً. تهدف هذه التحديات إلى إيجاد فجوة وانقسام ثقافي داخل المجتمع التركي؛ تنبئ بحدوث أزمات داخلية، لذا من المنتظر أن تمر تركيا بأشهر صعبة، ومليئة بالمشاكل.

سنعرض في هذا المقال بصورة مختصرة الوضع الحالي لأنقرة، ثم نعطي لمحةً عامةً عن وضع المجتمع التركي بناءً على الخصائص والظروف الاقتصادية، كما سنستطلع السيناريوهات المحتملة لانتخابات 2023 استناداً على بعض استطلاعات الرأي في الأشهر الأخيرة، وفي الختام سنعرض بعض التوصيات للحكومة العراقية في التعامل مع الانتخابات التركية، وما يتوجب عليها العمل به.

وضعية اليوم

يُعدُّ النظام السياسي التركي حالياً رئاسياً مصحوباً بالبرلمان، فقد حصل رجب طيب أردوغان على أكثر من (52%) من الأصوات في انتخابات 2018[1]، فيما حصل حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية تحت إطار "ائتلاف الجمهور" على أكثرية برلمانية بلغت (53،6%)، ومنذ انتخابات 2018، وتحديداً انتخابات مجالس البلدي 2019[2]، شهدت انخفاظاً حاداً بمنسوب الشعبية لدى الحزب الحاكم وائتلاف الجمهور، في حين أنَّ انتخابات مجالس البلدية بمناطق مهمة من البلاد، من جملتها (إسطنبول، وأنقرة، وأسكي شهر، وأنطاليا، وأظنه). التي كانت تحظى بأغلبية لصالح حزب العدالة والتنمية، أو أحزاب موالية لهم، إلا أنَّها تراجعت تراجعاً ملحوظاً لترفع المنديل لأطراف المعارضة.

1 . https://www.haberturk.com/secim/secim2018/genel-secim
2 . https://www.sozcu.com.tr/secim2019/

* بيمان إسحاقي طالب دكتوراه بمدرسة الثقافات والتحضر المسلم بجامعة برلين الحرة.

ومنذ بداية عام 2022 وتراكم المشاكل الاقتصادية من جملتها هبوط قيمة العملة[3]، وصعود مؤشر التضخم بتركيا[4]، تراجعت شعبية "رجب طيب أردوغان" و"حزب العدالة والتنمية" و"ائتلاف الجمهور" بنسبة 30%[5]، فضلاً عن استقالة شخصيات مهمة بحزب العدالة والتنمية كوزير الاقتصاد التركي سابقاً وأحد الشخصيات الاقتصادية المهمة "علي بابا جان"[6] ووزير الخارجية ورئيس الوزراء السابق "أحمد داود أوغلو"[7] فيما أسسوا حزب "الديمقراطية والتقدُّم"[8] وحزب "المستقبل"[9]، فضلاً عن هجرة عدد من الكوادر المهمة بحزب العدالة والتنمية، ممَّا أدَّى إلى ضياع نسبة كبيرة من الأصوات الانتخابية وذهابها إلى أحزاب أخرى.

وطبقاً للبنك المركزي التركي فإنَّ التضخم المستمر ابتدأ منذ 11/2020 بنسبة (12%) وازداد بداية عام 2021، وقد ازداد التضخُّم شدةً بداية العام الحالي 2022 حتى وصل إلى (70%) في الشهر الرابع من العام نفسه [10]، وبهذا أصبحت تركيا حالياً سادس دولة في العالم من حيث التضخم، وصاحبة أعلى معدل تضخم بين دول "العشرين" (الكومنولث)[11]، وطبقاً للتوقعات فإنَّ التضخُّم مستمر في الأشهر المقبلة، إذ من المتوقَّع أن يتجاوز معدل البطالة فيه عتبة (100%) بعد أن كان يشكِّل (11,4%) في العقود الثلاث الماضية[12].

وطبقاً للاستطلاعات الأخيرة فإنَّ الشعب التركي متشائم حول مستقبل تركيا، فوَفْقاً لأحد

3.https://www.poundsterlinglive.com/bank-of-england-spot/historical-spot-exchange-rates/usd/USD-to-TRY
4 . https://tradingeconomics.com/turkey/inflation-cpi
5https://tr.wikipedia.org/wiki/Bir_sonraki_T%C3%BCrkiye_parlamento_se%C3%A7imleri_i%C3%A7in_yap%C4%B1lan_anketler#/media/Dosya:2023_T%C3%BCrkiye_genel_se%C3%A7imleri_i%C3%A7in_yap%C4%B1lan_anketler.png
6 . https://alibabacan.com.tr/
7 . https://www.mfa.gov.tr/ahmetdavutoglu.tr.mfa
8 . https://devapartisi.org/
9 . https://gelecekpartisi.org.tr/
10.https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/TR/TCMB+TR/Main+Menu/Istatistikler/Enflasyon+Verileri/Tuketici+Fiyatlari
11 . https://www.ft.com/content/088d3368-bb8b-4ff3-9df7-a7680d4d81b2
12.https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Isgucu-Istatistikleri-Ocak-2022-45644

الاستطلاعات التي أجريت[13]، شكلت نسبة الأصوات المتشائمة بمسار تركيا على الطرق الصحيح (60،6%)، في حين كانت النسبة (36،7%) في (14) شهراً الماضية، فيما اعتقد (22،1%) أنَّ بلدهم في المسار الصحيح بعد أن كانت (27،4%) في (14) شهراً الماضية.

وأظهر استطلاع أجراه معهد «ميتروبول» في مايو من العام الحالي[14] أنَّ (70.8%) من الأتراك يعتقدون أنَّ وضعهم الاقتصادي قد تدهور في العام الماضي، مقابل (6.8%) قالوا إنَّ وضعهم قد تحسَّن، كما أظهر استطلاع أجراه المعهد نفسه في العام الحالي أنَّ (19.5%) من الشعب التركي يعتقد أنَّ تركيا في المسار الصحيح[15]، في حين يذهب (77.4%) إلى عكس ذلك تماماً، فيما أدَّت هذه الأمور مجتمعة إلى تغيُّرٍ ملحوظٍ في المجتمع التركي اجتماعياً وثقافياً في الأشهر الأخيرة، فعلى سبيل المثال: انتشار الكراهية ومعاداة الأجانب والعرب وخصوصاً السوريين منهم في المجتمع التركي في الأشهر الأخيرة، إلى درجة أنَّ أحد الأحزاب حديث المنشأ ويدعى «حزب ظفر» بنى سياسته بحل مشاكل تركيا بإخراج اللاجئين، طارحاً رؤية معادية للاجئين ببرنامجه الإصلاحي[16]، كما أقامت إحدى البلديات التي تديرها المعارضة لافتات باللغة العربية في جميع أنحاء المدينة، تحثُّ اللاجئين على مغادرة تركيا، والتي أُنزلت لاحقاً بأمر من الادِّعاء التركي العام[17].

السيناروهات المحتملة لانتخابات 2023

المسألة الأولى في الانتخابات المقبلة هي موعد إجرائها، ففي الأشهر الأخيرة ومع تدهور الوضع الاقتصادي دعت أحزاب مختلفة إلى إجراء انتخابات مبكرة[18]، إلا أنَّ الحزب الحاكم عارض الأمر مؤكِّداً إجراؤها بموعدها المقرَّر، غير أنَّ أحزاب الطاولة السداسية رجَّحت موافقة الحزب الحاكم على إجرائها لاحقاً بعد إعلان زيادة الأجور في الأشهر المقبلة[19]، وعلى أي حال يبقى تغيير توقيت

13https://twitter.com/derya__komurcu/status/1516398981747818497/photo/1
14 . https://twitter.com/ozersencar1/status/1527951969431715840
15 . https://twitter.com/ozersencar1/status/1527951723020812289
16.https://www.sondakika.com/politika/haber-zafer-partisi-gelecek-siginmacilar-gidecek-14925018/
17.https://www.bolugundem.com/bolu-belediye-baskani-tanju-ozcandan-gecici-siginmacilara-son-cagri-145115h.htm
18.https://www.birgun.net/haber/kilicdaroglu-ndan-erken-secim-cagrisi-gecikilen-her-gunun-topluma-maliyeti-daha-da-agir-389625
19.https://www.cumhuriyet.com.tr/siyaset/davutogludan-ittifak-aciklamasi-hicbirinin-parcasi-degiliz-1875456

الانتخابات أمراً ممكناً، فإذا كانت خطة الحزب الحاكم مجدية في الانتعاش الاقتصادي الأشهر المقبلة، سيمتثل إلى إجراء انتخابات مبكرة، لأنَّها ستكون مصحوبة بزيادة الرصيد الانتخابي.

القضية الأخرى هي قضية مرشح رئاسة الجمهورية والائتلافات في الانتخابات المقبلة، فمن المسلَّم تقريباً أنَّ "رجب طيب أردوغان" هو مرشح "ائتلاف الجمهور" للمرة الثالثة توالياً، مع أنَّه رجَّح عدم الخوض بالتفاصيل أوالإفصاح عن أيِّ شيءٍ حالياً، لكن حزبه والحركة القومية الحليفة أفصحت عن ذلك أكثر من مرة[20].

أمَّا الجبهة المقابلة فمسألة المرشح تبدو فيها معقدة نوعاً ما، فبعد أن تشكَّل "ائتلاف الشعب" والذي يضم ثلاثة أحزاب رئيسة وهي: "حزب الشعب الجمهوري" و"حزب الخير" و"حزب السعادة"، وتوسيع نشاطه العام الماضي، ومع عدم قبوله لأي عضو جديد، إلا أنَّه شكَّل جبهةً واسعةً بتشكيله لـ"الطاولة السداسية"، وكانت نقطة التقاء تلك الأحزاب هي الرجوع إلى النظام البرلماني في تركيا، وهو النظام المتبع منذ تأسيس الدولة التركية وحتى استفتاء 2017[21]، وقد أعلنت الأحزاب المعارضة أنَّها بصدد الفوز بالانتخابات، وتغيير النظام الرئاسي[22].

فبراير من عام 2022 إذ أجريت اتفاقية توقيع الرجوع إلى النظام البرلماني من قبل الأحزاب الستة المعارضة، وهي ما تسمَّى بـ»الطاولة السداسية»[23].

20.https://tr.euronews.com/2021/11/30/sozcu-celik-cumhur-ittifak-n-n-aday-cumhurbaskan-recep-tayyip-erdogan

21 . http://referandum.ntv.com.tr/

22.https://www.dw.com/tr/g%C3%BC%C3%A7lendirilmi%C5%9F-parlamenter-sistem-nedir/a-55701191

23 . https://www.milliyet.com.tr/siyaset/6-siyasi-parti-48-sayfalik-guclendirilmis-parlamenter-sistem-metnini-imzaladi-6709716

كما تشير تقارير غير مؤكدة إلى أنَّ الأمين العام لأقوى الأحزاب الستة وهو الشعب الجمهوري «كمال قلجدار أوغلي» حريص على الترشُّح للرئاسة[24]، كما أنَّ رئيس ثاني أقوى الأحزاب السياسية «ميرال أكشينار»[25] سيكون مرشَّحاً لرئاسة الوزراء بعد تغيير الدستور، فضلًا عن أنَّ رئيس بلدية أنقرة وأكثر السياسيين شعبية «منصور بافاش»[26]، ورئيس بلدية إسطنبول «أكرم إمام أوغلو»[27] قد ينبثقون منه بوصفهم مرشحين احتماليين من الطاولة السداسية أيضاً.

آخر لقاء شهري للطاولة السداسية كان يوم 30 مايو 2022، تم التوافق والتوقيع على وثيقة المبادئ العشرة للتعاون المشترك ومستقبل الأحزاب الستة[28].

تجتمع الأحزاب الستة على مستوى الرؤساء والمسؤولين بصورة متكرّرة، كما تشكِّل لجان للتنسيق المشترك لحماية أمن الانتخابات، واتخاذ القرارات السياسية المهمة[29]، والتحدي الأهم لهذه الأحزاب هو الوصول إلى مرشَّح موحَّد ومشترك لانتخابات العام المقبل، وإيجاد طريقة يمكن عبرها إعادة النظام السياسي التركي إلى النظام البرلماني المنشود.

24 . https://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-61601945
25.https://www.ensonhaber.com/politika/meral-aksener-basbakan-adayiyim
26.https://twitter.com/mansuryavas06
27. https://www.ekremimamoglu.com/
28.https://www.ekremimamoglu.com/
29.https://www.birgun.net/haber/6-li-masanin-secim-guvenligi-komisyonu-calismalara-basladi-tek-bir-oy-dahi-zayi-olmayacak-385837

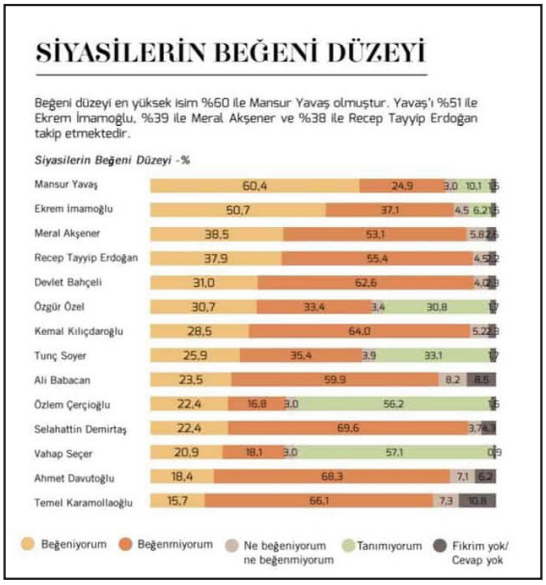

مخطط شعبية السياسيين بتركيا في ديسمبر 2021، إذ القائمة اليسرى باللون الأصفر وتعني (القَبول)، أمَّا اللون البرتقالي فتعني (عدم القَبول)، أمَّا اللون الوردي فيرمز (للحياد)، ويعني اللون الأخضر (عدم العلم أو الاطلاع)، وأمَّا الأسود فيعني (عدم امتلاك الجواب أو وجهة النظر)[30]، فيما كان أكثر شخص حظي بمقبولية هو: رئيس بلدية أنقرة «منصور بافاش»، أمَّا «أردوغان» فجاء في المركز الرابع.

ماذا تقول نتائج استطلاعات الرأي؟

تشير استطلاعات الرأي مؤخراً إلى تراجعٍ حادٍّ بمستوى شعبية "حزب العدالة والتنمية" الحاكم و"حزب الحركة القومية"، وهي نفسها التي حصلت على (53.6%) من الأصوات في انتخابات 2018، وطبقاً للمعدل التقريبي فإنَّها ستحصل على (40%) من مجمل الأصوات[31]، هذا لو افترضنا أنَّ الانتخابات أُجريت في الأيام المقبلة، وتقول الاستطلاعات أيضاً أنَّ الائتلاف الحاكم في مجلس النواب التركي سيخسر (30%) من مقاعده، فضلاً عن أنَّ "ائتلاف الشعب" المعارض، و"الطاولة السداسية" سيحصلون على أكثر من نصف المقاعد، وبما أنَّ نسبة أصوات

30 . https://www.diken.com.tr/arastirma-en-begenilen-siyasetciler-kimler/
31.https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/6/60/2023_T%C3%BCrkiye_genel_se%C3%A7imleri_i%C3%A7in_yap%C4%B1lan_anketler.png

"أردوغان" في 2018 كانت (52.6%)[32]، وهي قريبة لنسبة الأصوات التي حصل عليها حزبه والأحزاب المتحالفة معه في مجلس النواب، فينبغي الالتفات إلى النقطة الآتية: كان تراجع شعبية هذه الأحزاب مرافقاً لتراجع شعبية "أردوغان"، وما يؤكّد هذه الفرضية هي الاستطلاعات التي أُجْرِيت في الأشهر الأخيرة، فوَفْقاً لاستطلاع أجراه معهد "أرتيبر" في العاشر من مايو للعام الحالي، فإنَّ (37.3%) من الشعب سيصوتون للرئيس الحالي "أردوغان" إذا ما أُجريت الانتخابات الرئاسية هذا الأسبوع[33].

يشكِّل المخطط البياني في أعلاه الإجابة الواضحة على السؤال الآتي: إذا ما أُجريت انتخابات رئاسة الجمهورية في الأحد المقبل من هذا الأسبوع، فهل ستصوت لرجب طيب أردوغان؟ إذ يشير العمود الأول من الجهة اليسرى إلى الإجابة بـ(نعم)، والعمود الوسط يُشير إلى الإجابة بـ(كلا)، وأمَا العمود الأخير والذي يبدو أقل نسبة يُشير إلى التأرجح (التردد بين أردوغان ومنافسيه)[34].

وطبقاً لنتائج الاستطلاع[35] فإنَّ (55.2%) من الشعب التركي يرون المشكلة الرئيسة هي اقتصادية، وذهب ما نسبته (27.3%) إلى غلاء المعيشة، و(14.6%) إلى اللاجئين الأجانب،

32.https://www.haberturk.com/secim/secim2018/cumhurbaskanligi-secimi
33.https://www.gazeteduvar.com.tr/artibirden-secim-anketi-ak-parti-chpyi-geciyor-erdogan-kazanamiyor-galeri-1564144?p=10
34.https://www.gazeteduvar.com.tr/artibirden-secim-anketi-ak-parti-chpyi-geciyor-erdogan-kazanamiyor-galeri-1564144?p=10
35.https://i.gazeteduvar.com.tr/storage/files/images/2022/05/10/16-qx85.png.webp

في حين فضَّل ما نسبته (72.6%) إجراء انتخابات مبكرة[36]، فيما رجَّح ما نسبته (65.4%) رجوع تركيا إلى النظام البرلماني ما قبل استفتاء 2017[37]، وفي السياق نفسه، عدَّ ما نسبته (53.8%) أنَّ حزب العدالة والتنمية كان غير موفَّقٍ بأدائه الحكومي[38].

استطلاع مؤسسة "يونيليم" والذي أُجري في مايو[39] يؤكِّد أيضاً نتائج استطلاع "أرتيبير" بشأن الانتخابات الرئاسية المقبلة، فوَفْقاً لما جاء في الإحصائيات فإنَّ (34%) من الناخبين أكَّدوا انتخابهم لـ»أردوغان» كما أكَّد (51.8%) انتخاب منافسيه، فيما ذهب (7.4%) منهم إلى عدم المشاركة، و(6.8%) منهم لم يتخذوا القرار القطعي بعد.

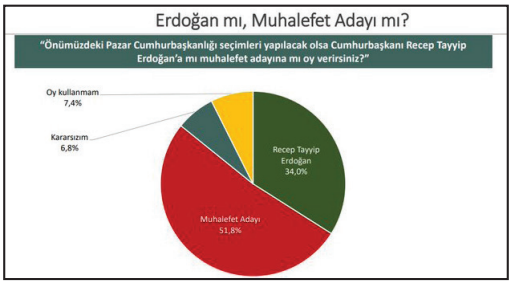

يشرح المخطط في أعلاه استطلاع مؤسسة "يونيلم"، إذ يشرح نسبة الإجابة على السؤال الآتي: هل ستصوِّت لـ"رجب طيب أردوغان" في حال أُجريت الانتخابات الرئاسية هذا الأحد من نهاية الأسبوع، أم هل ستصوِّت لمرشح المعارضة؟ إذ يدلُّ اللون الأخضر في المخطط على انتخاب "أردوغان" ويدلُّ اللون الأحمر على مرشح المعارضة، ويدلُّ الأصفر على عدم الإدلاء بالرأي، ويدلُّ الرمادي على التردُّد[40].

وتجمع استطلاعات الرأي تقريباً في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في تركيا، على عدم تمكُّن أيٍّ من المرشحين من الفوز بالنصف زائد واحد، فوَفْقاً لاستطلاع "ماينيم" الذي أُجْرِيَ

36.https://i.gazeteduvar.com.tr/storage/files/images/2022/05/10/13-WaOk.png.webp
37.https://i.gazeteduvar.com.tr/storage/files/images/2022/05/10/12-1yPd.png.webp
38.https://i.gazeteduvar.com.tr/storage/files/images/2022/05/10/11-P1sh.png.webp
39 . https://twitter.com/YoneylemSosyal/status/1528699970815238145
40 . https://twitter.com/YoneylemSosyal/status/1528699970815238145

في مايو من هذا العام، إذ عرض السؤال الآتي: "هل ستصوت لأردوغان أم هل ستصوّت لمرشّح المعارضة"؟ كما عُرِضَت في هذا الاستطلاع أيضاً أربعة أسئلة، وفي هذا الاستطلاع عُرِضت أربعة أسئلة على الشعب، واختِرَ "رجب طيب أردوغان" وزعيم حزب الشعوب الديمقراطي اليساري الكردي "صلاح الدين دميرطاش") وأحد المرشحين المحتملين للمعارضة، بكل انتخابات افتراضية.

كما عُرِض أربعة مرشحين للتنافس مع أردوغان، وهم كلٌّ من عمدة إسطنبول الحالي عن حزب الشعب الجمهوري "أكرم إمام أوغلو"، ورئيس بلدية أنقرة عن حزب الشعب الجمهوري "منصور يافاش"، ومؤسِّسة وزعيمة حزب الخير "ميرال أكشينار"، وزعيم حزب الشعب الجمهوري "كمال قلجدار أوغلي"، والجدير بالذكر أن لا أحد من المرشحين يستطيع الحصول على أصوات النصف زائد واحد[41]، ومن الجانب الآخر فإنَّ أصوات أردوغان في الجولة الأولى أقل من جميع المرشحين.

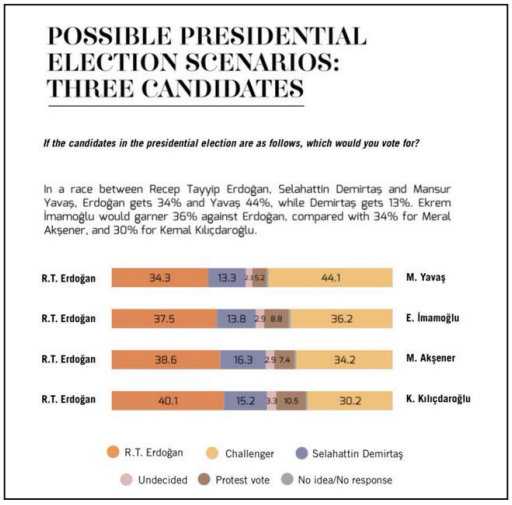

سؤال المخطط: إذا ما رُشِّحَ أحد هؤلاء لرئاسة الجمهورية فأيٍّ منهم ستنتخب؟

يدلُّ اللون البرتقالي في المخطط على نسبة "أردوغان"، أمَّا الأزرق لـ"دميرطاش"، واللون الوردي لخيار "لم اتخذ قراري بعد" وأمَّا القهوائي "تقديم الرأي الاعتراضي" ثم جاء اللون الأصفر لـ"مرشحي المعارضة"[42].

41 . https://twitter.com/ozersencar1/status/1526523556011442177
42 . https://twitter.com/ozersencar1/status/1526523556011442177

وقد سأل المعهد نفسه بعد هذا السؤال حول ما إذا كانت هناك جولة ثانية للانتخابات[43].

س: إذا تأجلت النتائج إلى الدور الثاني وكانت المنافسة بين أردوغان ومرشح المعارضة فمن ستنتخب؟ فكان أردوغان أقل من منافسه مرة أخرى.

وفي هذه الأثناء جاء رئيس بلدية أنقرة وعضو حزب الشعب الجمهوري «منصور يافاش» أعلى من الباقين، وجاء زعيم حزب الشعب الجمهوري "كمال قلجدار وغلي") أقل شعبية من الآخرين؛ بسبب السياسة العلمانية الهجومية لحزبه، وكذا انتمائه للجماعة العلوية التركية، وبصورة عامة وشاملة فإنَّ كلَّ هؤلاء المرشحين وطبقاً للإحصائيات المسجلة، سيحصلوا على أصوات أعلى من الرئيس "أردوغان".

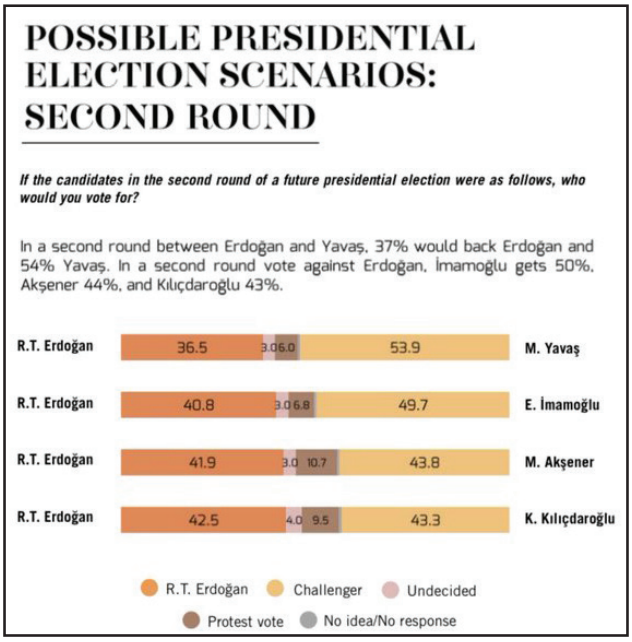

سؤال المخطط: إذا ما رشَّح أحد هؤلاء لرئاسة الجمهورية فأيّ منهم ستنتخب؟

ذهب اللون البرتقالي في المخطط إلى "أردوغان" وذهب الوردي لخيار "لم اتخذ قراري بعد" وذهب اللون القهوائي لـ"تقديم الرأي الاعتراضي" وذهب الأصفر لمرشح المعارضة[44].

43 . https://twitter.com/ozersencar1/status/1526523933075415043
44 . https://twitter.com/ozersencar1/status/1526523933075415043

ما يتوجب على الحكومة العراقية حيال انتخابات تركيا العام المقبل؟

1. يجب على الحكومة العراقية مراقبة حركة الانتخابات التركية بصورة جادة، فتركيا دولة جارة للعراق وتربطهما حدود مشتركة معه قرابة (400) كم، وتربط الدولتين عوامل تعاون مشتركة وتحديات أيضاً مشتركة فيما بينهما، ونظراً لأنَّ الانتخابات المصيرية المقبلة، والتي تتضمَّن منافسة قوية، وغير قابلة للتكهُّن، وأيضاً لقرب موعد إجرائها بعد عام أو من المحتمل بعد ستة أشهر، يتوجب على الحكومة العراقية بذل مزيد من الجهد من أجل تحليل السيناريوهات المحتملة، والوقوف عليها.

2. من جهة أخرى على الخارجية العراقية تحليل الجهود الدبلوماسية التركية ودراستها في الأشهر الأخيرة بدقة، والتي تهدف إلى تطوير علاقات تركيا مع دول المنطقة، وبهذا الصدد وبهدف زيادة التبادل التجاري بين البلدين، فقد تفتح الحكومة التركية قنوات للحوار بالأيام المقبلة، لتقديم بعض التنازلات للحكومة العراقية، لأنَّها بحاجة ماسة لتحسين صورتها في الداخل وهي مقبلة على انتخابات مصيرية، ومن فرضيات متناقضة فمن الممكن أن تشنَّ تركيا هجمات واسعة في أراضي شمال العراق، بهدف ضمان المصالح القومية، وخلق أجواء قومية حماسية في الداخل، كما من الممكن أيضاً إعادة النظر بالعلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق بما يتماشى مع ما ذُكِر، فقد يتسبَّب تصاعد النزعات القومية في تركيا، ومساعي الحزب الحاكم لتلميع صورته الوطنية داخلياً، وخصوصاً تجاه المواطنين العرب، بمشاكل اللاجئين العراقيين الذين يعيشون في مختلف المخيمات والمدن العراقية، فضلاً عن أنَّه من الممكن الحصول على فرص تسهيلات من الجانب التركي كالإقامة، وفرص الاستثمار وغيرها.

3. الشيء الآخر الذي يجب أن تجعله الحكومة العراقية بمحور تفكيرها هو: احتمالية وصول مرشحي المعارضة إلى السلطة، وإسدال الستار عن حقبة أردوغان، وفي هذه الصورة ستتغير صورة السياسية التركية وملامحها داخلياً وخارجياً لأول مرة في تاريخ تركيا، وبهذا ستشهد كثيراً من المجالات تغيُّراً واضحاً في الإستراتيجيات الحاكمة بتركيا، والتي نظر لها مجموعة من المنظرين وأصحاب الشأن في العقدين الأخيرين، وستُسْتَبْدَل برؤًى ونظريات جديدة في السياسة الخارجية.

وعلى ما يبدو فإنَّ ابتعاد المعارضة عن المشهد السياسي لعقدين من الزمن، كان سببه عدم التجانس فيما بينهم وفقدانهم للنظم وتوحيد الرؤى، بيد أنَّ حكومتهم المحتملة مستقبلاً عزلت الجانب الاقتصادي عن الأمني وعن السياسي وفكَّكته، وسيستمرون بالعمل في المجال الاقتصادي

والأمني ببرنامج منتظم ومدروس، وبهذه الطريقة يجب على الحكومة العراقية الإصرار على صياغة سياستها المبدئية في المجالات المذكورة، وتنفيذها فيما يتعلق بالحكومة المستقبلية المحتملة لتركيا، فمن الجانب الآخر إذا ما وصل مرشحو المعارضة إلى السلطة ومسكوا زمام الأمور، فمن المنتظر أن تدخل الحكومة التركية بمباحثات إستراتيجية عميقة ومكثفة مع الجانب العراقي؛ لرسم نظام جديد من العلاقات الثنائية بين البلدين.

4. تزامناً مع التطورات الجارية في المجتمع التركي وفي فترة ما قبل الانتخابات، ستزداد حدة التوترات مع اللاجئين والرعايا الأجانب، وخصوصاً العرب منهم في تركيا، وهناك عدد من الشخصيات والأحزاب الوطنية تحاول ركوب الموجة وتحقيق أرباحاً انتخابية، عن طريق إيجاد أجواء متشنجة وصراعات مع اللاجئين الأجانب والعرب، وعليه فمن الضروري على السفارة العراقية في تركيا تكثيف اتصالاتها مع الجالية العراقية، وفتح قنوات اتصال وجمع التقارير الواردة حول مشاكلهم بتركيا وتحليلها عن طريق إنشاء خط ساخن لرصد ما يحصل من تطورات ميدانية، وبتعاون الخارجية العراقية مع نظيرتها التركية يمكن توفير أكبر قدر من الحماية للرعايا في الأراضي التركية.

5. كل هذا يجعلنا نتوقع مساهمة مهمة للسفارة العراقية في تركيا، إذ يجب على السفارة مراقبة آخر التحركات الإقليمية والدولية للخارجية التركية، كما ينبغي عليها النظر التأمل ملياً في نوع العلاقة المباشرة والروابط الدبلوماسية والإدارية بين أنقرة وإقليم كردستان العراق، ومن هنا يتوجب أيضاً على السفارة العراقية أن تجلس مع كبار ورؤساء الأحزاب المعارضة (الطاولة السداسية)، ومن ثَمَّ فتح حوار جاد مع مسؤولين السياسة الخارجية، إذ من المحتمل أن يأخذوا على عاتقهم رسم السياسة الخارجية لأنقرة مستقبلاً بعد فوزهم، والتعرُّف على طبيعة العلاقة بينهما، ولأنَّ أحزاب المعارضة شكَّلت ائتلافاً غير متجانسٍ، بل متناقض، ففي حال فوزها سيكون للخارجية العراقية دور أكثر فاعلية وموقف أكثر قوة بالنسبة للمسائل العالقة مع الجارة تركيا، والأهم من ذلك هو فعالية السفارة العراقية في تركيا، وانفتاحها مع مسؤولي الأحزاب الكبرى كـ"حزب العدالة والتنمية" الحاكم، وحزب "التيار الوطني".

6. إنَّ صفوف الحكومة وتوجهاتها، وأطراف المعارضة الكلاسيكية واضح للعيان، فكلاهما يسعون إلى الظفر بأعلى قدر من الأصوات الكردية بتركيا، فقد كثَّفت بعض الأحزاب علاقاتها بالمواطنين في المناطق الكردية[45]، ويتبلور هذا المعترك بمحاولات وطرائق عديدة، منها دخول قادة

45.https://www.gazeteduvar.com.tr/kilicdaroglu-vanda-elektrigi-kesik-aileyi-ziyaret-etti-haber-1566717

الكرد العراقيين كوسيط للنهوض بدور التقريب بوجهات النظر بين الحكومة وأحزاب المعارضة، وإذا حدث ذلك فبالتأكيد سيصب بمصلحة الكرد، إذ يزداد موقف الإقليم التفاوضي قوة مع الجانب التركي بالأيام المقبلة.

7. صبَّت تركيا -في المدَّة الأخيرة- جهدها الاقتصادي واستثمرت بشتى المجالات[46]، ومن المفترض على العراق أن يجد نفسه بهذه المعادلة الاقتصادية، وبناءً على إصرار "أردوغان" على خفض أسعار الفائدة المصرفية، فإنَّه يتبع نهجاً ينعطف على مجال التصدير، وفي حال فازت التيارات المعارضة في الانتخابات القادمة، فإنَّه يتوجَّب على تركيا أن تنتهج هذا المسار للأشهر المقبلة، لذا على العراق دراسة البرنامج الاقتصادي وصياغة منهجه الاقتصادي بما يتماشى مع مصالحه العليا.

46. https://bigpara.hurriyet.com.tr/haberler/ekonomi-haberleri/bakan-nebatiden-yeni-ekonomik-model-aciklamasi_ID1472601/